تعزيز ثقافة التكافل الاجتماعي الاقتصادي والتنموي

أ.د طه أحمد الفسيل

"وتستند أهمية الدور التكافلي (الاجتماعي والتنموي والاقتصادي) في مساهمته في تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تحسين نمط توزيع الدخل والثروة داخل المجتمع ، خاصة في ظل ظروف تغيب فيها عدالة التوزيع وينتشر فيها الفقر والبطالة"

بعد عيد الفطر المبارك تكررت على مسامعي "يا ليت والسنة كلها شهر رمضان" يرددها الكثير من الفقراء والمحتاجين، كون الناس عادة ما يكونوا كرماء جداً معهم خلال هذا الشهر الكريم، وغالبا ما كانوا في غنى عن مشقة سؤال الناس. مع انقضاء هذا الشهر الكريم شح الخير، الأمر الذي لفت انتباهي إلى أهمية تعزيز ثقافة التكافل وتوضيح أبعاده على والعمل على مأسسته تنظيمياً ليكون الخير مستمراً طوال شهور السنة.

ويتسع نطاق مفهوم التكافل الاجتماعي، في وقتنا المعاصر ليشمل الأدوار والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والتنموية التي يقوم بها أفراد المجتمع ومنظمات المجتمع المدني -بما في ذلك القطاع الخاص ومنظماته ومسئوليته الاجتماعية- والتي تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تنمية المجتمع ومساعدته على حل المشاكل الاجتماعية والتنموية والاقتصادية التي يواجهها وبما يؤدي إلى تحسين رفاهيته، وخاصة في ما يتعلق بالحد من البطالة والتخفيف من الفقر، من خلال الالتزام الديني والأخلاقي الطوعي تجاه المجتمع. وبالتالي يتجاوز مفهوم التكافل الاجتماعي الدور الاجتماعي الخيري الذي يتسم بأنه قصير الأجل كون صوره تتركز في تقديم مساعدات مالية أو عينية فورية لفئات بعينها (الفقراء والمعوزين وذوي الدخل المحدود....وغيرهم)، ولمرة واحدة سنوياً أو خلال المناسبات والأعياد الدينية، إلى الدور الاقتصادي الذي يستهدف معالجة بعض المشاكل الاجتماعية، مثل الفقر والبطالة، من خلال خلق فرص عمل وبرامج تدريب وتأهيل وكذلك تقديم قروض قصيرة الأجل بشروط ميسرة للمشاريع بالغة الصغر. كذلك يتسم الدور التنموي للتكافل بامتداد سنواته إلى الأجل متوسط (وكذلك الأجل الطويل) كونه يساهم في تنمية القدرات البشرية وايجاد فرص عمل من خلال إنشاء واستكمال مشاريع تنموية صحية وتعليمية وبعض المرافق الأساسية، إلى جانب دعم مشاريع الأسر المنتجة مالياً وفنياً، وكذا تقديم قروض ميسرة متوسطة الأجل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تقديم خدمات التدريب المهني والحرفي للأعمال والمشاريع الإنتاجية (سلعية أو خدمية).

وتستند أهمية الدور التكافلي (الاجتماعي والتنموي والاقتصادي) في مساهمته في تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تحسين نمط توزيع الدخل والثروة داخل المجتمع، خاصة في ظل ظروف تغيب فيها عدالة التوزيع وينتشر فيها الفقر والبطالة، وكل ذلك يؤدي إلى تعزيز التماسك والتوازن الاجتماعي داخل الدولة وبالتالي المساهمة في تعزيز وترسيخ الهوية الوطنية والولاء الوطني، كون التماسك الاجتماعي يشكل ضمير المجتمع كما يجسده سلوك أفراده. كذلك تساهم العدالة الاجتماعية في تحقيق وضمان التوازن الاجتماعي على مستوى النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي يؤدي إلى خلق بيئة ومناخ استثماري مؤات وبما يساهم في حفز النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية. والعدل الاجتماعي يرتبط بالقيم الدينية والاجتماعية والثقافية التي تحدد صيغ وسلوك فعالية الحياة في أي مجتمع.

وبالنسبة للمجتمع اليمني، ما تزال أنشطة التكافل الاجتماعي تتركز على الجوانب الخيرية، مثل توزيع المساعدات الخيرية والصدقات للمحتاجين بصورة مباشرة، وخاصة في المناسبات والمواسم الدينية، بالذات خلال شهر رمضان المبارك. وفي المجال التنموي الاجتماعي تتركز أنشطة التكافل الاجتماعي على بناء وفرش المساجد، المشاركة أحياناً في بناء بعض المدارس الصغيرة و/ أو تأثيثها. وفي ظل تفاقم الاختلالات الاقتصادية والمالية وتدهور مستويات المعيشة في المجتمع اليمني، فإن الصدقات والزكاة والتبرعات التي يقدمها الموسرون والأغنياء من أبناء المجتمع، وبالذات التجار ورجال الأعمال والأغنياء، ساهمت في جعل ظاهرتي الفقر والبطالة أقل حدة واتساعاً، وأنه لولا التكافل الاجتماعي لكان الوضع أشد سواءً مما هو عليه الحال القائم حالياً.

ولذلك، فإنه نظراً لما تتسم به أنشطة وجهود التكافل الاجتماعي في اليمن حالياً من تركيز واهتمام غالب على الأنشطة الاجتماعية الخيرية، وبالفردية والعشوائية في الإدارة (باستثناء بعض الحالات)، وبعدم انتظامه وبالتالي بروزه في مواسم معينة (شهر رمضان الكريم، عيد الأضحى المبارك)، يمكن في هذا المجال تقديم بعض المقترحات الأولية والتي سوف تساهم في تعزيز ثقافة التكافل الاجتماعي والتنموي في المجتمع اليمني، وذلك كما يلي:

-1 إنشاء مؤسسة وطنية للزكاة والوقف بمشاركة منظمات القطاع الخاص والجمعيات الأهلية الخيرية والتنموية، الأمر الذي سوف يساهم في تعزيز وغرس قيم التكافل الاجتماعي والتنموي بصورة مؤسسة.

-2 نشر قيم ثقافة الاستثمار والإنتاج الوطني التي تساهم في خلق فرص العمل في تطوير وتوسيع طاقات الإنتاج في القطاعات السلعية الإنتاجية والتصديرية، بما في ذلك تشجيع زيادة استثمارات القطاع الخاص في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى التي تولد فرص عمل جديد، خاصة وأن معظم استثمارات القطاع الخاص قد تركزت خلال السنوات الماضية في الأنشطة والقطاعات غير الإنتاجية، والتي لا تخلق سوى فرص ضئيلة لتوليد الدخل وتشغيل العمالة.

-3 نشر وتعزيز ثقافة التعاون والشراكة التنموية بين أجهزة ومؤسسات الحكومة وشركات القطاع الخاص ونقابات الموظفين على إقامة المشروعات الاجتماعية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال يمكن إيجاد آلية للتعاون والمشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص ونقابات الموظفين والعمال والجمعيات السكنية، وذلك لبناء وتشييد تجمعات سكنية حضرية لمحدودي الدخل. ويتحدد دور الحكومة في توفير الأراضي المناسبة للبناء من خلال وزارة الأوقاف وهيئة الأراضي والمساحة والتخطيط العمراني، وبتوفير خدمات البنية الأساسية. ويتمثل دور القطاع الخاص في التشييد والبناء والتجهيز، على أن يتم تمليك هذه الوحدات بضمان النقابات والجمعيات السكنية وفقاً لنظام "التأجير بغرض التملك"، بحيث لايتم نقل الملكية بصورة نهائية للمستفيدين إلا بعد اكتمال سداد الأقساط. ولاشك فإن مثل هذا التعاون سيعمل على خفض تكاليفها، فتجعلها في متناول محدودي الدخل، وفي الوقت نفسه توفير فرص عمل وتوليد الدخل واسعة، وبصورة مباشرة وغير مباشرة.

-4 تشجيع البنوك التجارية على تمويل المشروعات الصغيرة من خلال التعاون والاشتراك مع الجهات الحكومية المعنية بشبكة الأمان الاجتماعي للحصول على دعم مالي وفني من الجهات المانحة التي تدعم برامج المشروعات الصغيرة والأصغر لإنشاء وحدات مستقلة في البنوك التجارية تتخصص في تقديم القروض لأصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر، ودعم هذه الوحدات مالياً وفنياً. ويمكن كخطوة في هذا المجال فتح وحدات لبنك الأمل في هذه البنوك.

-5 إحياء قيم التكافل الاجتماعي في أنشطة المصارف الإسلامية بما في ذلك دراسة إمكانية وجدوى إنشاء وحدات مستقلة فيها لتمويل المشاريع الصغيرة والأصغر مستفيدة من وجود صيغ وأساليب عديدة لهذا المجال التمويل، مثل عقود الاستصناع والإجارة، وعقود المرابحة والمشاركة وغيرها. على أن يتم تمويل هذه الوحدات من صناديق القرض الحسن ومن عائدات إيرادات الاحتياطي الإلزامي المحجوز لدى البنك المركزي اليمني. وبهذا الأسلوب يمكن تحويل المساعدات والتبرعات الخيرية إلى مساعدات إنتاجية تساهم في الحد من البطالة والتخفيف من الفقر.

-6 كذلك يمكن دراسة إمكانية وجدوى خلق آلية وقاعدة للتعاون والشراكة بين البنوك الإسلامية والجمعيات الأهلية التي بدأت بتقديم القروض البالغة الصغر والصغير ونجحت فيها، بحيث تقوم المصارف الإسلامية بتمويل مثل هذه البرامج و/أو إدارة محافظها المالية بالاشتراك مع هذه الجمعيات.

-7 تضمين مناهج الثقافة الإسلامية في الجامعات اليمنية مواضيع حول التكافل الاجتماعي وأهميته ودوره الاجتماعي والاقتصادي والتنموي.

أحداث مصر وسوريا بداية سايكس بيكو جديدة

عارف الدوش

"نحن أمام لعبة تطبيق سايس بيكو ثانية جديدة في منطقة قلب العالم الممتدة من القوقاز شمالاً حتى البحر العربي جنوباً سيتم فيها تغيير الحكام وتحريك الخرائط، فهناك دول ستكبر وأخرى ستصغر وأسر حاكمة ستغرب من وجه التاريخ وربما من وجه الأرض لتبرز أشكال جديدة من الحكم"

في فضاء عربي وشرق أوسطي كبير مضطرب تكثر الأسئلة حول حقيقة ما يجري في منطقة قلب العالم التي تمتد من القوقاز شمالاً إلى البحر العربي جنوباً لا سيما في ظل أكثر من تطور سجلته السنوات الماضية على أكثر من ساحة في هذه المنطقة فجرى طي صفحات حكام لتفتح أخرى وبالتالي سيتم طي وتكسير وتهديم خرائط في المنطقة نفسها في لعبة تشبه لعبة الدومينو.

فأحداث مصر وتغيير موازين القوى في المنطقة ليست صدفة وإنما أمر جرى التخطيط له منذ ما بعد انتخابات الرئيس الأمريكي أوباما وقدومه في زيارة للمنطقة شملت تركيا وإلقائه خطاب في القاهرة وحديثه عن الإسلام والتعايش إلى آخر السمفونية التي سمعها العالم كله وما جرى بعد ذلك من تسريب وثائق " ويكلكس" التي بشرت بانهيار دول محددة في منطقة قلب العالم ثم صعود التيار الإسلامي في مقدمة المعارضات في كثير من الدول عبر ثورات الربيع العربي ووصول جماعة الأخوان المسلمين التيارات الإسلامية المختلفة إلى الحكم في مصر وتونس بدون تغطية قانونية ودستورية والقصد هنا بدون دستور يحدد مهام وصلاحيات رئيس الجمهورية والحكومة وبلخبطة برلمانية تحت سمع وبصر العالم الحر بغض النظر إن الجماعات الإسلامية تشكل الأغلبية الجماهيرية والشعبية فهذا أمر آخر.

وفي ليبيا وسوريا واليمن تجارب مشابهة وإن اختلف السيناريو من بلد إلى آخر بحسب تركيبة الجماعات الإسلامية ومدى قربها أو بعدها من الحكم السابق الذي جرى تهديمه وتقويض أركانه ودعائمه، وفي الأخير كانت الثورات العربية والجماعات الإسلامية سلماً للتهيئة لتغيير الخارطة السياسية والجغرافية في المنطقة في لعبة مصالح لتقاسم كعكة السلطة والثروة في منطقة قلب العالم التي تمتد من القوقاز حتى البحر العربي جنوباً التي من يسيطر عليها سياسياً وجغرافياً يتحكم بثروة العالم وبالتالي بالعالم.

والشد والجذب بين امريكا وحلفائها وروسيا وحلفائها حول قضايا تغيير الحكام والخرائط في منطقة قلب العالم يدور حول السيطرة على مربعات منطقة قلب العالم وإذا كانت " سايكس بيكو الأولى حيث جرى التقسيم والاعتماد على أقلية سنية حاكمة في العراق وأقلية علوية حاكمة في سوريا وبرنامج طائفي في لبنان تتسلم الأقلية المسيحية رئاسة الجمهورية ..ونرى تلك اللعبة امتدت إلى شبه الجزيرة العربية (السعودية واليمن ودول الخليج) ولست هنا محتاجاً للتوضيح والتفصيل فالأقليات هي التي حكمت خلال فترة سايكس بيكو الأولى في المنطقة منذ بعد الحرب العالمية الثانية حتى اليوم.

ونحن اليوم منذ بدء تحريك خرائط المنطقة وهزها سياسياً أولاً ثم جغرافياً ثانياً نرى تغييرات في كل من العراق وسوريا ومصر تتحدث عن أقليات حاكمة سقطت وأشكال حكم تغيرت وديمقراطيات كانت ناشئة ومحل إشادة أفلت وانتهت وأصبحت في خبر كان وزعماء كانوا محل إشادة أصبحوا ملاحقين في السجون ومنهم من يعيشون مصيراً مؤلماً ومنهم مشردون يتسولون وآخرون قبروا بعد مأساة كصدام حسين ومعمر القذافي.

وأخيراً: فنحن أمام لعبة تطبيق سايس بيكو ثانية جديدة في منطقة قلب العالم الممتدة من القوقاز شمالاً حتى البحر العربي جنوباً سيتم فيها تغيير الحكام وتحريك الخرائط، فهناك دول ستكبر وأخرى ستصغر وأسر حاكمة ستغرب من وجه التاريخ وربما من وجه الأرض لتبرز أشكال جديدة من الحكم سيتعتمد ربما التقسيم الديني بشكل اصينيات طائفية وسلطنات مشائخية وكانتونات مذهبية وستصبح خرائط منطقة قلب العالم فسيفساء متناثرة.

قد اعتمدت استراتيجية وطريقة تقاسم منطقة قلب العالم وكان رأس الحربة فيها جعل الأقلية هي الحاكمة في البلدان وجعل الأغلبية ترزح تحت حكم الأقلية بشرط أن تضمن الأقلية الحاكمة مصالح الكبار المتقاسمين الكعكة في منطقة قلب العالم في ما عرف يومها «سايس بيكو» فإن مؤشرات جديدة بدأت تظهر في هذه المنطقة الهامة والحساسة من العالم تفصح عن قلب المعادلة في بدء تطبيق سايكس بيكو الثانية.

وما نلاحظة أن قوى سياسية واجتماعية محددة تم الاعتماد عليها في تطبيق سايكس بيكو الأولى وظهر ذلك جلياً في منطقة الشام (العراق وسوريا ولبنان)

وجهة مطر

أحمد غراب

لا للإنتحار!!

بالشنق أو بالاسلحة النارية أو بتعاطي السموم او بالقفز من فوق أسطح المنازل أو بتفجير الدبة الغاز.

تعددت الاساليب والانتحار واحد .

ونهاية العام الماضي أوضحت إحصاءات أمنية رسمية أن 235 شخصاً وضعوا حداً لحياتهم بالانتحار خلال عام 2011 مقابل 292 انتحروا في 2010 و4100 انتحار خلال الفترة من 1995 حتى 2009 و235 حالة انتحار في 2010 و292 حالة انتحار في 2011م.

ومع نهاية عام 2012 بلغ معدل الانتحار بما يوازي حالة وانتحار يوميا .

ومع إقبال ما يسمى الربيع العربي وزيادة نسبة الفقر والفلتان الامني ارتفعت حالات الانتحار بشكل لم يكن احد يتوقعه قبل ايام سمعنا عن رجل القى باولاده من النافذة وهلم جرا من الحوادث التي لم نكن نعهدها من قبل.

فكيف اذا اجتمع الفقر مع الجهل والأمية وغياب الوازع الديني ؟.

لايوجد خيبة امل اكبر من تلك الخيبة التي تراود شخص سعى طوال عامين الى التغيير بكل مايملك من معنويات وبعد عامين اكتشف ان شيئا لم يغير شيئا باستثناء حذائه الذي كان يطوف به الشوارع في المظاهرات.

والسؤال اين دور الإعلام والإرشاد والمساجد في التوعية من ظاهرة الانتحار خصوصا في ظل تناميها ؟

لماذا لايتم توعية الناس ؟

عبر الاعوام كانت الحديدة تتصدر اعلى نسبة في حالات الانتحار وذلك دليل آخر على ان الفقر وراء الكثير من حالات الانتحار.

ومن أسباب الانتحار ايضا القهر الاجتماعي الذي تشعر به النساء والاطفال في الفترة الأخيرة انتشرت ظاهرة الانتحار بين فئة المراهقين, والواضح أن الفقر والمعاناة ليسا السبب الوحيد للانتحار، وإن كانا السبب الرئيسي في الأغلب؛ فقد يقدم المراهق على الانتحار على سبيل الاستعطاف والتحدي ولفت الأنظار أو الشعور بالحاجة للاهتمام.

من اهم اساليب الوقاية من هذه الظاهرة التوعية الدينية خصوصا والتكاتف الاجتماعي بشكل عام.

الجار يسال عن جاره والغني يتعاون مع الفقير والكبير يعطف على الصغير.

ويجب علينا اخراج الشباب والمراهقين خصوصا من لحظات الوحدة حتى لايكون فريسة للامراض النفسية خصوصا اولئك الذين يشكل الانتحار بالنسبة لهم هاجسا نفسيا يظل يراودهم بين الحين والآخر. وهناك دراسات علمية تؤكد أن الأرق وتواصل قلة النوم يقود إلى الانتحار.

الناس كلهم لديهم مشاكل أكبر بكثير من المشاكل التي تدفع فلاناً أو علاناً إلى الانتحار؛ لكنهم يواجهون مشاكلهم ويتجاوزونها. مشكلتك أنك حساس أكثر من اللازم.

لو أن كلاً منا فكر أن لغيره مصيبة أعظم من مصيبته لكان سعيدا، فاحمد ربك، فإن القناعة كنز لا يفنى.

إياك أن تفكر بالانتحار، مهما تعرضت للمشاكل في حياتك، فلا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون.

تستطيع أن تواجه مشاكلك مهما كانت صعوبتها.

تستطيع أن تواجهها بحب الناس لك وحبك لأهلك، والأهم من كل هذا هو حبك الأكبر: حب لله.

فلا تيأس أبدا مهما حدث!

وابتسم للحياة لتبتسم لك!

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

Ghurab77@gmail.com

محمد علي .. مطالب عادلة

حسين محمد ناصر

★ .. أثارت مطالب الأخ محمد علي أحمد رئيس مؤتمر شعب الجنوب الأخيرة اهتمام ومتابعات وملاحظات العديد من الإخوة المناوئين لوضع حلول عادلة ومنطقية للقضية الجنوبية، في حين أن تلك المطالب تكون مرفوضة من قطاع واسع من الحراك الجنوبي قبل أن ترفض من هؤلاء المناوئين الذين هم في السلطة أو خارجها.

إن القضية ليست في منح الجنوب عدداً من المحافظين والوزراء وقادة ألوية ولكنها قضية جزء هام من الوطن همش وغيبت قياداته ونفيت ونهبت ثرواته وبدا وكأنه محتل حسب تعبير علي محسن ولن تحل قضيته العادلة هيئة ممثلة بعدد من الوزراء والمحافظين إن لم يرافق ذلك مراجعة شاملة لكل الأحداث والمظالم التي شهدها هذا الجزء وتصحيح وحل كافة المشكلات التي رافقت قيام الوحدة عام 0991م.

والمؤكد أن محمد علي أحمد سيواجه معارضة كبيرة في الشارع الجنوبي في حال تمسك اللاعبون الرئيسيون في صنعاء بموافقتهم وحالوا دون تلبية هذه المطالب المتواضعة.

ذلك لأنه سيظهر في موقف راهن الجنوبيون من سابق على عدم جدواه، وهو المشاركة في مؤتمر الحوار ، وبذلك تتأكد نظرتهم إلى هذا الحوار المبنية على أساس اللا منفعة منه وأنه جاء ليعالج مشاكل وهموم المحافظات الشمالية وصراعات النخب فيها.

ولنا أن نتساءل عن النتائج الإيجابية المرجوة من الحوار لصالح حل قضية الجنوب إن لم يكن في طليعتها المشاركة في السلطة والثروة بكافة أشكال تلك المشاركة؟ وكيف يمكن أن نعلق آمالا على مخرجات الحوار إذا كان هناك من يرفض منح الحراك الجنوبي ومكوناته المناصب القيادية في كل مفاصل الدولة الانتقالية القادمة ، ثم ماذا استفاد الجنوبيون من مؤتمر الحوار إذا كانت الأوضاع ستستمر كما كانت عليه سابقا قبل 81 مارس 3102م؟.

أضف إلى ذلك أن عقود النفط والتسلط على شركاته وكل الامتيازات السابقة لم تزل كما هي ،بل وتجدد تلك العقود للنافذين بشكل لايوحي بأي تأثير وأثر لا للثورة الشبابية ولا بمشاركة الحراك الجنوبي في مؤتمر الحوار؟ كما لا يوحي أيضا بأن هناك تفاعلاً وجدية في تنفيذ النقاط التي أقرتها الحكومة مؤخرا والخاصة بأوضاع الجنوب وصعدة.

نقول: محمد علي أحمد طالب بأقل ما يمكن أن يقبله الحراك الجنوبي وكل الجنوبيين وإذا لم ينظر إليها ذوو القرار في صنعاء باهتمام وجدية ومسؤولية فإنه لن ينفع بعد انسحاب - محمد علي أحمد - أو إقرار ذلك أي تواصل ولا محاورة مع أية جهة قد تدعي تمثيل القضية الجنوبية وخاصة تلك التي خرجت من ثوب السلطة وتحديدا أثناء الثورة الشبابية وبعدها.

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388